# النظام النقدي في سوريا

## النقد السوري خلال الاحتلال العثماني (1516-1919)

كان العمل في نظام قاعدة المعدنين (الذهب والفضة) حتى عام 1888 وبعد هذا التاريخ اصبحت القاعدة الذهبية هي اساس النقد حيث تم التداول بالنقود العثمانية الذهبية وشكلت وحدة النقد الاساسي بالاضافة الى نقود مساعدة مصنوعة من النحاس والبرونز ليتم من خلالها المدفوعات الصغيرة، اما النقد الورقي التركي كان التعامل به محدوداً جداً وكانت نسبة تغطيته بالذهب 200% وقابلة للابدال بالذهب.

وبسبب تراجع القوة السياسية للامبراطورية العثمانية تراجع الاداء الاقتصادي وانخفضت نسبة تغطية الذهب وخلال الحرب العالمية الاولى اوقفت التعامل بالذهب وفرضت النقود الورقية بشكل الزامي فاصبح الافراد يتهربون من التعامل بها نظرا لضعفها ويتمسكون بالذهب وكان هنالك انواع متعددة من النقود في التداول ( ليرات ذهبية عثمانية وانكليزية وفرنسية ونقود ورقية تركية).

## النقد السوري خلال فترة الاحتلال الفرنسي (1920-1946)

عند دخول قوات الحلفاء (فنرسا وبريطانيا) الساحل السوري فرضوا التعامل بالجنيه المصري اما في الداخل السوري فكانو يتعاملون بالنقود الورقية وفي عام 1920 عندما وضعت سوريا تحت الانتداب الفرنسي عملت على اصدار نقد سوري لبناني على اساس قاعدة الصرف الذهبي (اي ان تكون مغطاة (الفرنك الفرنسي والجنيه المصري)

-وبالتالي اصبح بامكان فرنسا تمويل جيوشها دون الحاجة الى التضحية باحتياطاتها من العملة الاجنبية لشراء الجنيه المصري.

تمكنت فرنسا من زيادة موجوداتها ومكنها من تسديد ديونها

تم فرض اتفاقيتين نقديتين خلال فترة الاحتلال الفرنسي:

**1-اتفاقية عام 1928** بموجب هذه الاتفاقية اعترفت الحكومة بالنقد السوري اللبناني واقرت منح امتياز الاصدار النقدي لبنك سوريا ولبنان وذلك لمدة 15 عام

2-**اتفاقية عام 1938** اصدر المفوض السامي الفرنسي قرار بتمديد الاتفاقية الاولى حتى عام 1964.

**النظام النقدي في ظل الاستقلال النقدي:**

بعد الاستقلال السياسي عملت سوريا على تعزيز الاستقلال الاقتصادي حيث عملت على عدة اصلاحات:
1-الغت الاعتماد على قاعدة الفرنك الفرنسي وانهت ارتباط الليرة السورية بالفرنك الفرنسي و الغت امتياز اصدار النقد لمصرف سوريا ولبنان وتوجهت لتأسيس مؤسساتها الوطنية.

2-تم اصدار القانون النقدي عام 1950 القاضي بحصر اصدار العملة السورية بالحكومة السورية.

3- تم اصدار المرسوم التشريعي عام 1952 الذي يتضمن تأسيس مكتب القطع الذي من مهمته القيام بكل عمليات القطع الاجنبي.

**4عام 1953 :**
**تأسس مصرف سوريا المركزي واصدر نظام النقد الاساسي وتأسس مجلس النقد والتسليف كسلطة نقدية تدير مصرف سوريا المركزي والنظام المصرفي وتقوم بدور مستشار الحكومة المالي والنقدي.**

5-عام 1956 تم تدشين اول عمل لمصرف سوريا المركزي وكما تم تأسيس جهاز مصرفي واصبح مجلس النقد هو السلطة النقدية العليا التي ترسم السياسة النقدية.

اهداف السياسة النقدية:
1-تنمية السوق النقدية والمالية وتنظيمها وفقا لحاجة الاقتصاد الوطني
2-تثبيت النقد السوري وتأمين حرية تحويله الى عملات اخرى.
زيادة الدخل القومي من خلال منح الائتمان.

**النظام المصرفي:**
كانت المصارف لاتتقيد باي حد لحجم اموالها الخاصة او لسيولتها فقد كانت تمول كبار المزارعين والتجار وفي ظل نظام النقد الاساسي:
-اوجب على المصارف ان تتقدم بطلب فتح تأسيس فروع لها في سوريا وان تخصص لنشاطها مالايقل عن 1.500.000 ليرة سورية.
-اوجبها ان تخصص سنويا 10% من ارباحها الصافية لتكوين الاحتياطي وان تكون الاحتياطات لاتقل عن 25% من رأس مال المصرف المخصص للعمل في سوريا.
**ان تخضع حسابات المصارف لمراقبة مجلس النقد والتسليف.**
عام 1959 تم تحويل جميع المصارف الى شركات مساهمة .

-تم تأميم المصارف عند الوحدة بين سوريا ومصروبعد الانفصال تم طلب اعطاء المصارف الحرية الكاملة بالعمل تحت اشراف مصرف سوريا المركزي .
تم دمج المصارف وتخصيصها عام 1963

المصرف الزراعي: التمويل الزراعي

والصناعي: التمويل الصناعي للشركات والقطاع العام الصناعي والحرفيين باستثناء عمليات القطع الاجنبي فهي محصورة بالمصرف التجاري

والعقاري:فهي للتمويل العقاري

ومصرف التسليف الشعبي: فقد تخصص باعمال وخدمات تمويل صغار المنتجين ومنح القروض لذوي الدخل المحدود.

والمصرف التجاري السوري: هو اكبر هذه المصارف تم حصر عملياته بالتجارة الداخلية والخارجية وعمليات القطع الاجنبي.

**النظام النقدي الراهن:**

في الخطة الخمسية العاشرة لمصرف سوريا المركزي تم تعدل نظام النقد الاساسي الذي صدر عام 1953 بوجب القانون رقم 23 لعام 2002 واهم ماصدر به:

.
**دور الشلطة النقدية** من خلال تنمية السوق النقدية والمالية والمحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية وتحقيق استقرار سعر الصرف

**تنظيم مهنة المصارف والصيرفة ..**

**نظرية الالعاب الاقتصادية:**
**وتسمى أيضاً نظرية المباراة، وهي تحليل رياضي لحالات تضارب المصالح بغرض الإشارة إلى أفضل الخيارات الممكنة لاتخاذ قرارات في ظل الظروف المعطاة تؤدي إلى الحصول على النتيجة المرغوبة**.